

تجربة الجزائر في الامتثال لمعايير الإبلاغ المالي الدولية Algeria's experience in compliance with International Financial Reporting Standards

الشريف حاب الله	حنان شعور*	
جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس، الجزائر مخبر المالية، المحاسبة، الجباية والتأمين haballacherif63@gmail.com	جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس، الجزائر مخبر المالية، المحاسبة، الجباية والتأمين h.chaour@univ-soukahras.dz	
تاريخ النشر: 2023/06/01	تاريخ القبول: 2023/05/30	تاريخ الاستلام: 2023/02/21

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى قدرة الجزائر على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، وذلك من خلال اعتمادنا على أسلوب المقابلة مع عدد من المهنيين والأكاديميين، حيث توصلنا إلى أن الجزائر ورغم مرور كل هذا الوقت منذ تبنيها لمعايير الإبلاغ المالي الدولية إلا أنها مازالت لا تملك القدرة على تطبيقها بشكل فعلي، كما أن بيئتها المحاسبية لا تتماشى مع ما تتطلبه هذه المعايير. وبالتالي وجب على الحكومة الجزائرية القيام بالعديد من الإجراءات والإصلاحات التي تضمن التطبيق الأمثل لمعايير الإبلاغ المالي الدولية مستقبلا.

الكلمات المفتاحية: معايير الإبلاغ المالي الدولية، بيئة محاسبية، الجزائر، نظام محاسبي مالي.

تصنيف JEL: M49، M41

Abstract

This study aimed to identify the Algeria's ability to apply the International Financial Reporting Standards through our reliance on the interview method with a number of professionals and academics. We concluded that Algeria, despite the passage of all this time since its adoption of International Financial Reporting Standards still does not have the ability to apply them effectively, and its accounting environment is not in line with what these standards require.

Therefore, the Algerian government has to take many measures and reforms to ensure the optimal application of IFRS in the future.

Keywords: International Financial Reporting Standards, Accounting Environment, Algeria, Financial Accounting System.

Jel Classification: M41, M49

مقدمة

لقد اكتسبت معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) قبولًا وانتشارًا هائلًا في جميع أنحاء العالم، نظرًا للجهود التي يبذلها الكثير من واضعي معايير المحاسبة الدولية ومنظمات المحاسبة الدولية الأخرى لتحقيق الانسجام المحاسبي، وتلبية احتياجات مستخدمي معلومات المحاسبة عن طريق توفير معلومات قابلة للمقارنة وشفافة.

ومثل العديد من البلدان النامية التي تتطلع إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي، أولت الجزائر في مساعيها مواصلة إصلاحاتها الاقتصادية اهتمامًا وثيقًا لنظامها المحاسبي، من خلال استبدال المخطط المحاسبي الوطني بنظام المحاسبة المالية مستوحى من معايير المحاسبة الدولية لغرض الانخراط في الأسواق العالمية، وفتح أسواقها أمام الشركات الكبرى، بالإضافة إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية والمالية المعروضة في القوائم المالية، وبالتالي تحسين عملية صنع القرار.

إشكالية الدراسة

ومن ثم فإن السؤال الذي يمكن طرحه هو "ما مدى قدرة الجزائر على تطبيق معايير

الإبلاغ المالي الدولية؟"

الأسئلة الفرعية

من أجل الإجابة على السؤال الرئيسي تم تقسيمه إلى ما يلي:

- هل كان للتبني معايير الإبلاغ المالي الدولية أثر إيجابي على مهنة المحاسبة في الجزائر؟
- ما مدى مواكبة النظام المحاسبي المالي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية؟
- فيما تتمثل الصعوبات التي تواجه تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في الجزائر؟
- هل قامت الجزائر باتخاذ أي الإجراءات لضمان التطبيق الأمثل لمعايير الإبلاغ المالي الدولية؟

فرضيات الدراسة

سيتم الإجابة على الأسئلة الفرعية من خلال الفرضيات التالية:

- لم يكن للتبني معايير الإبلاغ المالي الدولية أثر ايجابي على مهنة المحاسبة في الجزائر، نظرا لعدم وجود سوق كفاء بالإضافة الى عدم الاعتماد أسلوب القيمة العادلة في التقييم؛
- النظام المحاسبي المالي لا يواكب التحديثات التي طرأت على معايير الإبلاغ المالي الدولية، حيث لم يشهد أي تعديل منذ ان تم اعتماده في سنة 2010؛
- تواجه الجزائر عدة صعوبات في تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية من بينها عدم وجود شفافية، وكذلك عدم اجراء أي تحديثات تخص التشريعات والمنظومات الاقتصادية والتجارية لتتماشى مع متطلبات معايير الإبلاغ المالي الدولية؛
- لقد اتخذت الحكومة العديد من الإجراءات التي تضمن التطبيق الأمثل لمعايير الإبلاغ المالي الدولي في الجزائر، من بينها العمل على تشكيل لجنة لتقوم بتحديث النظام المحاسبي المالي، بالإضافة الى القيام بعملية التأهيل والتكوين الشامل لكل من الجامعات، مراكز التكوين المهني، المدارس العليا والمحاسبين في الشركات العمومية والخاصة.

أهداف الدراسة

سعت هذه الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف، والتي يمكن اختصارها كالتالي:

- فحص واقع بيئة المحاسبة في الجزائر لمعرفة مدى قدرتها على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية؛
- التعرف على محاولات المنظومة المحاسبية في الجزائر في التكيف مع معايير الإبلاغ المالي الدولية؛
- محاولة اقتراح حلول من أجل التطبيق السليم لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، وذلك بالاستناد إلى آراء المهنيين والأكاديميين حول موضوع دراستنا.

المنهج والأدوات المستخدمة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف متغيرات الدراسة في الجانب النظري، أما بخصوص الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على أسلوب المقابلة مع عدد من المهنيين.

هيكل الدراسة

وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم العمل إلى محورين:

- الإطار النظري لتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في الجزائر؛

- دراسة تطبيقية.

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تطرقت إلى موضوع تقييم النظام المحاسبي المالي SCF في ظل مستجدات المعايير الإبلاغ المالي الدولية، وبالتالي قمنا بعرض أهم الدراسات التي لها علاقة بموضوع دراستنا، والمتمثلة فيما يلي:

1. دراسة (عنون فؤاد، ضويفي حمزة، 2021) بعنوان تقييم النظام المحاسبي المالي SCF في ظل مستجدات المعايير الدولية (IAS/IFRS) - استطلاع آراء عينية من المهنيين والأكاديميين- حيث تهدف هذه الدراسة الى قياس مدى جودة النظام المحاسبي المالي SCF وتكيفه مع مستجدات المعايير الدولية IFRS/IAS، مع عرض الآليات المقترحة لتحديث النظام من خلال إجراء دراسات لتقييم جودة الإطار المفاهيمي لنظام المحاسبة المالية، ودرجة التفاعل بين البيئة المحاسبية الجزائرية والتغيرات في المحاسبة الدولية، حيث تم الاعتماد على الاستبيان لجمع البيانات وتحليلها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية SPSS v22، وخلصت الدراسة إلى أن نظام المحاسبة المالية يعاني العديد من أوجه القصور والصعوبات، سواء كان من حيث الإطار التشريعي أو من حيث الإطار المؤسسي، حيث انه لم يواكب مستجدات المعايير المحاسبية الدولية؛

2. دراسة (محمد فراس، بالرقى تيجاني، 2020) بعنوان تقييم النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المرجعية الدولية -رؤية تحليلية نقدية، الغرض من هذه الدراسة هو تقييم نظام المحاسبة المالية الجزائري مقابل المراجع الدولية، من خلال مقارنته مع معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية، فالدراسة ذات صلة بتقييم نظام المحاسبة المالية الجزائري، لذلك فإن هذه الدراسة تتزامن مع إصدار مشروع التقييم المنهجي "المحاسبة المالية" من قبل وزارة المالية، استخدمت هذه الدراسة أسلوب التحليل الوصفي وحققت

عدة نتائج منها: تقييم درجة امتثال نظام المحاسبة المالية لمعايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية، بالإضافة إلى تحديد التغييرات في السياسات المحاسبية بسبب التطبيق النظام المحاسبي المالي؛

3. دراسة (حمزة مفتاح، محمد طويلب، 2020) بعنوان استراتيجية تحيين النظام المحاسبي المالي الجزائري ليتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، وجدت هذه الدراسة عدة استنتاجات من خلال تحليلها والمتمثلة في عرض الإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها الجزائر للبقاء قادرة على المنافسة مع السوق العالمية المتغيرة، وشملت هذه التغييرات إصلاح نظامها المحاسبي الذي استحدث بالنظام المحاسبي المالي SCF، والمستوحى من معايير المحاسبة الدولية IFRS/IAS الصادرة حتى سنة 2004، كما أشارت الدراسة إلى أن تحديث النظام المالي الجزائري يهدف إلى جذب المزيد من رؤوس الأموال والمستثمرين من خلال إنشاء نظام أكثر توافقاً مع المعايير الدولية، ومع ذلك فقد ثبت أن هذا التغيير غير عملي بسبب التطور السريع لهذه المعايير، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى نهج جديد للمحاسبة لأن الطريقة القديمة لم تعد قادرة على الحفاظ على الاستقرار.

ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة هو اختلاف الحدود الزمنية، بالإضافة إلى جعل هذه الورقة البحثية عبارة عن دراسة شاملة حيث حاولنا معرفة مدى قدرة الجزائر على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية من خلال معرفة مدى انسجام البيئة المحاسبية الجزائرية مع هذه المعايير، بالاعتماد على آراء المختصين في مجال المحاسبة.

1. الإطار النظري لتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في الجزائر

تعد الجزائر من بين الدول التي عملت جاهدة من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال تحسين وتطوير نظامها المحاسبي وانشاء النظام المحاسبي المالي المستوحى من معايير المحاسبة الدولية، بهدف تقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر الى الممارسة الدولية، حيث سنقوم ضمن هذا المحور ببيضاء مفهوم معايير الإبلاغ المالي الدولية، والتحديات التي تواجه تطبيقها في الجزائر، بالإضافة الى أهم تحديثات النظام المحاسبي المالي في ظل مستجدات معايير الإبلاغ المالي الدولية.

1.1 مفهوم معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS

عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية على تغيير مصطلح المعايير التي يصدرها من معايير المحاسبة الدولية إلى معايير دولية لإبلاغ التقارير المالية (التسمية القديمة: 1973-2001 "معايير المحاسبة الدولية" IAS، التسمية الحالية: منذ 2001 "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية" (IFRS)؛ (لصنوني، 2017، صفحة 62)

وفيما يخص تعريف معايير الإبلاغ المالي الدولية فهي عبارة عن "مجموعة من القواعد المشتركة التي توضح كيفية الإبلاغ عن أنواع معينة من المعاملات والأحداث الأخرى في البيانات المالية، بشرط أن تكون هذه البيانات المالية متسقة وشفافة وقابلة للمقارنة في جميع أنحاء العالم، كما تحدد بالضبط كيف يجب على المحاسبين الحفاظ على حساباتهم والإبلاغ عنها" (سحنون أ.، 2022، صفحة 39)

كما عرفت أيضا على أنها "معايير محاسبية صادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية تهدف الى توفير معايير محاسبية على المستوى العالمي ذات جودة عالية وقابلة للفهم، وعرفت بأنها قواعد عامة من نتاج لجنة متخصصة تحدد السياسات والمعالجات المحاسبية لمختلف المعاملات والأحداث المالية للمؤسسة بهدف توفير معلومات تتصف بالموضوعية"؛ (حمداوي، 2020، صفحة 128)

وتلعب معايير الإبلاغ المالي الدولية دورا مهما في تحسين كفاءة وجودة الأداء المحاسبي، حيث تستخدم لتوحيد عرض المعلومات المالية بطريقة تعزز الإفصاح والشفافية، مما يجعلها أداة حماية لمستخدميها حيث أن مرجعيتها تستند على فكرة أن المحاسبة لا تقتصر على أنها نظام لجمع، تخزين ومعالجة المعلومة بما يسمح بحل النزاعات المحتملة بين أصحاب المصلحة، كما هو في معايير المحاسبة الدولية، ولكنها نظام لإعداد التقارير المالية، حيث يتم إنتاج المعلومة من طرف المسيرين، ويفسرها المحللون الماليون ثم توجيهها للمستثمرين من أجل اتخاذ قراراتهم سواء بشراء الأسهم أو بيعها. (براهمة و بوراس، 2021، صفحة 1012).

2.1. أسباب الحاجة إلى تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية

لقد أصبح تحقيق الانسجام في إعداد التقارير المالية ضرورة، لاسيما لإجراء المقارنات اللازمة للمعلومات المالية التي تنبثق عن مختلف البلدان التي تستخدم معايير الإبلاغ المالي الدولية، والتي كانت حتى وقت قريب مختلفة إلى حد بعيد عن بعضها البعض، لذلك ظهرت الحاجة الملحة إلى تعميم مجموعة مشتركة من معايير الدولية، من أجل التوصل إلى تقارب عالمي حول لغة محاسبة مشتركة في العالم المالي. (معمري، 2019، صفحة 64)

3.1 تحديثات النظام المحاسبي المالي في ظل مستجدات معايير الإبلاغ المالي الدولية

لقد قامت الجزائر بإصلاح نظامها المحاسبي بغية مساندة الممارسة المحاسبية العالمية، مما نتج عنه اعتماد النظام المحاسبي المالي، والذي أصبح يطبق على مختلف المؤسسات مهما كان حجمها، والذي اعتمد على المعايير الدولية في إعدادها والتي تمتاز بدورها بالتحديث المستمر، وفي ظل تكييف الجزائر النظام محاسبي وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية فهي من الدول المعنية بهذه التطورات. (جلاب، 2021، صفحة 152)

وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية منذ تأسيسها إلى غاية سنة 2019 سبعة عشر معيارا قبل وبعد وضع النظام المحاسبي المالي، وفيما يلي جدول يوضح أهم هذه المعايير الصادرة قبل وبعد 2004: (فراس و تيجاني، 2020، صفحة 626)

الجدول 01: تحديثات معايير إعداد التقارير المالية الدولية مقارنة بالنظام المحاسبي المالي.

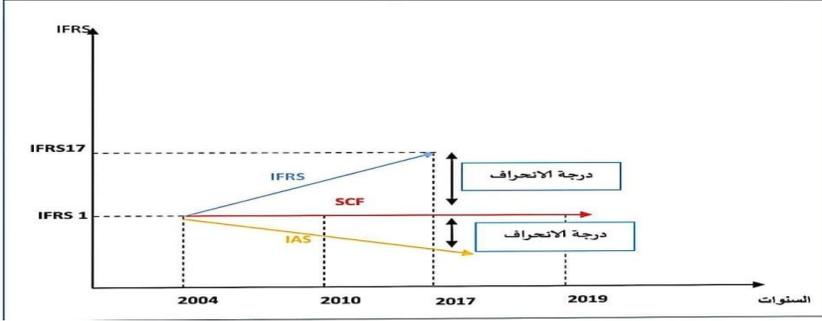
رقم المعيار	اسم المعيار	سنة الإصدار	سنة آخر تعديل	النظام المحاسبي المالي
IFRS 1	تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية للمرة الأولى	2004	2013	1. التعليم رقم 2 الصادرة بتاريخ 2009/10/29 والمتضمنة للملاحظات المنهجية المتعلقة بالتطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي، حيث وضحت طريقة معالجة
IFRS 3	اندماج الأعمال	2004	2019	
IFRS 7	الأدوات المالية: الإفصاحات	2007	2013	
IFRS 9	الأدوات المالية	2014	2018	
IFRS 10	البيانات المالية الموحدة	2013	-	

جميع عناصر الكشوفات المالية.	-	2013	الترتيبات التعاقدية	IFRS 11
2. عدة آراء تكميلية وتفسيرية صادرة عن المجلس الوطني للمحاسبة وبعض الهيئات المختصة الأخرى، في صورة لجنة توحيد الممارسات المحاسبية والنزاعات المهنية، التي أصدرت بتاريخ 2019/10/08 رأيا حول التقييم والاعتراف وعرض القروض والمصرفيات ذات الصلة	-	2013	الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى	IFRS 12
	-	2013	القياس بالقيمة العادلة	IFRS 13
	-	2016	حسابات المؤجلة النظامية	IFRS 14
	-	2018	إيرادات النشاطات العادية من العقود مع العملاء	IFRS 15
	-	2019	عقود الإيجار	IFRS 16
	-	2019	عقود التأمين	IFRS 17

المصدر: (فراس و تيجاني، 2020، صفحة 626)

من خلال الجدول نلاحظ الركود الذي يعاني منه النظام المحاسبي المالي الجزائري مقارنة بالتحديث المستمر لمعايير المحاسبة الدولية، حيث عدل مجلس معايير محاسبة الدولية منذ سنة 2011م عشرة معايير دولية، وأصدر ثمانية معايير محاسبية جديدة، إضافة إلى إلغاء معايير أخرى وذلك بغيت مواكبة معايير المحاسبة الدولية للتغيرات الاقتصادية والمالية الدولية الحديثة، في حين بقي النظام المحاسبي المالي الجزائري جامدا دون أي تغيير في بناءه الفكري، بل اقتصرت التحديثات التي طالت النظام الجزائري على جملة من التعليمات التطبيقية والآراء التوضيحية والمكملة فقط، وهذا رغم نداء معظم المهنيين بضرورة إعادة تكييف هذا النظام مع المتطلبات المحاسبية الدولية، مع مراعاة خصوصيات الواقع المحاسبي والاقتصادي والمؤسسي الجزائري، وهذا ما أدى إلى حدوث فجوة أو انحراف بين النظام المحاسبي المالي ومعايير الإبلاغ المالي الدولية (زادل و سفاحلو، 2021، صفحة 115)

الشكل 1: تطور درجة الانحراف بين النظام المحاسبي المالي ومعايير الإبلاغ المالي الدولية.



المصدر: (مفتاح و طويلب، 2020، صفحة 1086)

نلاحظ من خلال الشكل أن حالة الثبات التي يعاني منها النظام المحاسبي المالي وعدم القيام أي تعديلات جوهرية فيه، أدى إلى حدوث انحراف بين النظام المحاسبي المالي ومعايير الإبلاغ المالي الدولية والذي صاحبه انخفاض في درجة التوافق المحاسبي بينهما، وبالتالي أصبح من الضروري إعادة النظر في محتوى النظام المحاسبي المالي ليتوافق مع معايير الإبلاغ المالي الدولية.

4.1 تحديات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في الجزائر

بالنظر إلى النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية، والتي بطبيعتها مستمرة التغير، فإن إجراءات إعداد المعايير الجزائرية يجب أن تكون أكثر مرونة، حتى تواكب المستجدات الحاصلة، وفي هذا الخصوص يكون من الضروري أن تهتم هيئة المعايير محاسبية CNC في الجزائر بتحسين إجراءات إصدار المعايير. (مفتاح و طويلب، 2020، صفحة 1088).

ولعل أهم تحدي هو عدم وجود لجنة لمتابعة المستجدات والمشاركة في إثراء التعليقات على مسودات هذه التعديلات أو المعايير الجديدة، خاصة وأن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB يفتح النقاش للمهتمين، إضافة إلى دراسة التأثير المرتقب من هذه التعديلات وإمكانية التطبيق والآثار المحتملة. (عنون و ضويفي، 2021، صفحة 585)

تعتبر عملية ووظيفة إعداد وإصدار المعايير والممارسات المحاسبية من المهام النهائية لوزارة المالية، وتكمن التحديات الرئيسية لتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في الجزائر فيما يلي:

(bouarar, 2017, p. 47)

- إن الخصائص الاقتصادية والمالية والتشريعية والبيئية الجزائرية، بالإضافة إلى خصائص بيئتها التعليمية والثقافية لا تتوافق مع التبني المناسب لمعايير الإبلاغ المالي الدولية؛
- سرعة اعتماد معايير المحاسبة الدولية من طرف الدولة؛
- إجبار المؤسسات على تنفيذها دون إعطاء وقت مناسب لاعتمادها وتمهيد البنية التحتية اللازمة للمؤسسات التشريعية والتعليمية والتنفيذية والاقتصادية؛
- ضعف الإدارات المالية في الشركات الجزائرية والتي بدون تعديلها لن تكون هناك إمكانية لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية؛
- مقاومة التغيير، حيث أن معظم المؤسسات قد تكييفت مع نظام المحاسبة القديم.

2. الدراسة التطبيقية

سنحاول في هذا الجزء تقييم قدرة الجزائر على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، من خلال معرفة مدى مواكبة النظام المحاسبي المالي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية والصعوبات والتحديات التي تواجه تطبيق هذه المعايير في الجزائر وإيجاد حلول تضمن التطبيق الأمثل لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، وذلك عن طريق استعانة بعدد من المهنيين والأكاديميين، ولتحقيق أهداف الدراسة التطبيقية تم الاعتماد على أسلوب المقابلة.

1.2. الخطوات المنهجية للدراسة التطبيقية

تم أخذ عينة عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث تم اختيار 14 مهنيًا بالإضافة إلى 5 أكاديميين حتى يتمكن من الامتصاص بالموضوع من الجانب العملي والأكاديمي، وسنقوم بعرض البيانات المتعلقة بالمعلومات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة من حيث الاسم واللقب، مكان العمل الخبرة المهنية...

الجدول 02: المعلومات الشخصية المتعلقة بالمهنيين ..

الخبرة المهنية	صفة المبحوث	مكان العمل	الاسم واللقب	
أكثر من 25 سنة	محاسب معتمد	مكتب محاسبة	بن عامر أحمد	01
35 سنة	خبير محاسبي	مكتب محاسبة	بودراع حسان	02
20 سنة	محافظ حسابات	مكتب محاسبة	سعد الله عبد الرشيد	03
20 سنة	محافظ حسابات	مكتب محاسبة	دقيش عواطف	04
26 سنة	محافظ حسابات	مكتب محاسبة	جمال بوخالفة	05
22 سنة	محاسب معتمد	مكتب محاسبة	حشوف محمد	06
30 سنة	محاسب معتمد	مكتب محاسبة	قادري براهيم	07
30 سنة	محاسب معتمد	مكتب محاسبة	براهيمي محمد	08
19 سنة	محاسب معتمد	مكتب محاسبة	سوالمية طاهر	09
25 سنة	محافظ حسابات	مكتب محاسبة	بداش ليزيد	10
32 سنة	محاسب معتمد	مكتب محاسبة	لعور عامر	11
35 سنة	محاسب معتمد	مكتب محاسبة	روايح ميلود	12
20 سنة	محافظ حسابات	مكتب محاسبة	غواط جمال	13
30 سنة	محاسب معتمد	مكتب محاسبة	صايف سعاد	14

المصدر: من إعداد الباحثين.

الجدول 03: المعلومات الشخصية المتعلقة بالأكاديميين.

الخبرة المهنية	مكان العمل	الاسم واللقب	
17 سنة	جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري	موجاري رضوان	01
12 سنة	جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري	كليبات محمد انيس	02
5 سنوات	جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري	بلخيري محمد سعد الدين	03
12 سنة	جامعة سوق اهراس	عز الدين فؤاد	04
16 سنة	جامعة ام البواقي	بركم زهير	05

المصدر: من إعداد الباحثين.

وبما أن المستجوبين هم من الممارسين سواء محاسبين معتمدين، محافظي حسابات وخبراء محاسبين، وكذلك من الأكاديميين، وهذا يشير إلى أن المبحوثين على ارتباط بالواقع التطبيقي، والأكاديمي.

2.2. عرض اسئلة المقابلة

تم تقسيم أسئلة المقابلة الى 4 محاور، معتمدين في ذلك أسلوب الأسئلة المباشرة كما يلي:

الجدول 04: أسئلة المقابلة.

المحور 1
هل كان للتبني الضمني لمعايير الابلاغ المالي الدولية أثر ايجابي على مهنة المحاسبة في الجزائر؟
هل تعتبر سيطرة المجلس الوطني للمحاسبة على مشروع الاصلاح المحاسبي أثر سلب في عملية تبني معايير الابلاغ المالي الدولية؟
المحور 2
ما مدى مواكبة النظام المحاسبي المالي للتحديات المحاسبية الدولية الجديدة؟
ما هي التعديلات التي يتطلبها النظام المحاسبي المالي حتى يتناسب مع التطورات المستمرة لمعايير الابلاغ المالي الدولية؟
المحور 3
هل تواجه الجزائر الصعوبات والتحديات في تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية في الجزائر؟
المحور 4
هل يوجد اجراءات يجب على الجزائر اتباعها حتى تضمن التطبيق الأمثل لمعايير الابلاغ المالي الدولية؟
كيف يمكن للجزائر الاستفادة من تجارب الدول السابقة في هذا المجال؟

المصدر: من إعداد الباحثين

3.2. عرض وتحليل فرضيات الدراسة

حيث سنقوم بطرح الفرضيات الصفرية التي تحتمل القبول أو الرفض، ثم سيتم اتخاذ القرار وفقا لذلك.

المحور 1: يتعلق بالفرضية 1

H0: لا يوجد أثر لتبني معايير الابلاغ المالي الدولية على مهنة المحاسبة في الجزائر.

H1: يوجد أثر لتبني معايير الإبلاغ المالي الدولية على مهنة المحاسبة في الجزائر.

ولإجابة على هذه الفرضية فقد تم طرح الاسئلة التالية على أفراد العينة:

- هل كان للتبني الضمني لمعايير الإبلاغ المالي الدولية أثر ايجابي على مهنة المحاسبة في الجزائر؟

ولقد اشارت اجابات معظم أفراد العينة بانه لا يوجد أثر لتبني معايير الإبلاغ المالي الدولية على مهنة المحاسبة في الجزائر، وذلك نتيجة لعدم وجود سوق مالي كفاء، وعدم الاعتماد بشكل كامل على أسلوب القيمة العادلة في التقييم، بالإضافة الى عدم وجود قاعدة في الاقتصاد لتتماشى مع معايير الإبلاغ المالي الدولية.

- هل تعتبر سيطرة المجلس الوطني للمحاسبة على مشروع الاصلاح المحاسبي أثر سلمي في عملية تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية؟

بالنسبة لهذا السؤال فقد اختلفت الآراء بين مؤيد ومعارض، حيث كانت هناك إجابات تدل على أنه لم تكن هناك سيطرة من طرف المجلس الوطني للمحاسبة على مشروع الاصلاح المحاسبي، لكن مشاركة المهنيين كانت محدودة نوعا ما، أما الباقي أفراد العينة فقد اعتبروا ان سيطرة المجلس الوطني للمحاسبة على مشروع الاصلاح المحاسبي كانت لها أثر سلمي في عملية تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية، حيث اوكلت عملية الإصلاح المحاسبي إلى لجنة مختصة من خبراء فرنسيين بالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة، بالإضافة الى ما شهدته هذه العملية من تقييد للحريات هذا عاد عليها بشكل سلمي.

وبناء على هذه الإجابات، فقد توصلنا الى ان لا يوجد أثر لتبني معايير الإبلاغ المالي الدولية على مهنة المحاسبة في الجزائر، وبهذا نقبل الفرضية H0 ونرفض H1.

المحور2: يتعلق بالفرضية 2

H0: النظام المحاسبي المالي لا يواكب التحديثات التي طرأت على معايير الإبلاغ المالي الدولية.

H1: النظام المحاسبي المالي يواكب التحديثات التي طرأت على معايير الإبلاغ المالي الدولية.

ولمعرفة الإجابة على هذه الفرضية فقد تم طرح الاسئلة التالية على أفراد العينة:

- ما مدى مواكبة النظام المحاسبي المالي للتحديثات المحاسبية الدولية الجديدة؟

بالنسبة لأغلبية أفراد العينة فقد كانت اجابتهم ان النظام المحاسبي المالي لا يواكب التحديثات المحاسبية الدولية الجديدة، حيث لم يشهد أي تغيير منذ سنة 2010. ولهذا تم تعيين لجنة على مستوى المجلس الوطني للمحاسبة تم تكليفها بإعادة تقييم النظام المحاسبي المالي من أجل معرفة النقاط السلبية والمشاكل التي يعاني منها النظام المحاسبي المالي؛

- ما هي التعديلات التي يتطلبها النظام المحاسبي المالي حتى يتناسب مع التطورات المستمرة لمعايير الابلاغ المالي الدولية؟

بناء على إجابات افراد العينة فقد اقترحوا العديد من التعديلات سواء عن طريق العمل على اعداد معايير محاسبة جزائرية تتقارب مع نظيرتها الدولية، وتأخذ بعين الاعتبار خصوصية البيئة الاقتصادية في الجزائر عموما والبيئة المحاسبية خصوصا، ولكن في نفس الوقت يعتبر الخيار الأصعب لأنه يحتاج إلى وقت طويلة لتجسيده علاوة عن تكلفته الضخمة، فالانطلاق من الصفر وصياغة معايير محاسبة جزائرية يحتاج استشارات محلية ودولية واسعة للفئات الفاعلة في مجال المحاسبة والتدقيق من مهنيين وأكاديميين ومؤسسات اقتصادية، البنوك والمؤسسات المالية وغيرهم لمعرفة مختلف وجهات النظر وبالتالي الوصول إلى قواعد محاسبية تتلاءم مع البيئة الاقتصادية الجزائرية ومواكبة لتطورات معايير الابلاغ المالي الدولية، أو عن طريق العمل على تبني الجزائر لمعايير الابلاغ المالي الدولية بشكل مباشر مع الزامية تطبيقه من قبل كل المتعاملين الاقتصاديين، بالإضافة الى تعديل بعض الممارسات المحاسبية كالأصول المالية واليات التعامل معها، الاصول البيولوجية، تفعيل دور البورصة، العقود مع الزبائن، محاسبة الشركات المعقدة - الاندماج والتجميع وترجمة الوثائق المالية، الضرائب... الخ.

ومنه فان النظام المحاسبي المالي لا يواكب التحديثات التي طرأت على معايير الإبلاغ المالي الدولية، حيث لم يشهد أي تعديل منذ ان تم اعتماده في سنة 2010، وبالتالي يتوجب اجراء التعديلات التي تم التطرق اليها سابقا النظام المحاسبي المالي حتى يتناسب النظام المحاسبي المالي مع التطورات المستمرة لمعايير الابلاغ المالي الدولية، وبهذا نقبل الفرضية H0 ونرفض H1.

المحور3: يتعلق بالفرضية 3

H0: لا تواجه الجزائر صعوبات في تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية.

H1: تواجه الجزائر عدة صعوبات في تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية.

وللإجابة على هذه الفرضية فقد تم طرح الاسئلة التالية على أفراد العينة:

- هل تواجه الجزائر الصعوبات والتحديات في تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في الجزائر؟

لقد كانت كل اجابات افراد العينة تتجه نحو وجود مجموعة من الصعوبات والتحديات التي

تواجه تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في الجزائر نذكر من بينها:

1. عدم وجود تأطير او تكوين للأطراف المتخصصة في المهنة سواء تعلق الأمر بالمهنيين، المحاسبين، الإطارات داخل المؤسسات أو الباحثين الأكاديميين؛

2. معايير الإبلاغ المالي الدولية مستمدة من المرجعية المحاسبية الانجلوسكسونية، هذه الاخيرة تتميز بمجموعة من الخصائص المهمة التي لا تعكس في الكثير من الأحيان خصائص البيئة الاقتصادية والمالية والمحاسبية الجزائرية (سيطرة الاسواق المالية على هيكل التمويل، خدمة المستثمر المالي، الحجم المعترف للمؤسسات...);

3. الاختلاف الموجود بين التشريعات والمنظومات الاقتصادية والجبائية والتجارية حيث أن القانون التجاري الغير محدث منذ 1974؛

4. اختلاف اللغة حيث تصدر معايير الإبلاغ المالي الدولية باللغة الإنجليزية ثم تتم ترجمتها الى اللغة العربية وهذا ما قد يؤدي الى تغير العديد من المفاهيم؛

5. عدم دراية مصالح الضرائب بمضمون معايير الإبلاغ المالي الدولية، وبالتالي وجب عليهم القيام بعدة دورات تكوينية؛

6. عدم وجود جدية في تطوير الممارسات المحاسبية خاصة المتعلقة بالمؤسسات ذات الفروع في الخارج والتي تعتبر حقل خصب لتطوير الممارسات المحاسبية المحلية.

وبالاعتماد على اجابات افراد العينة توصلنا الى انه يوجد العديد من الصعوبات والتحديات التي تواجه تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية في الجزائر، وبهذا نقبل الفرضية H1 ونرفض H0.

المحور4: يتعلق بالفرضية 4

H0: لم تقم الحكومة باي اجراءات حتى تضمن التطبيق الأمثل لمعايير الابلاغ المالي الدولي في الجزائر.

H1: قامت الحكومة بعدد من الإجراءات التي تضمن التطبيق الأمثل لمعايير الإبلاغ المالي الدولي في الجزائر.

وللإجابة عن هذه الفرضية تم الاعتماد على الاسئلة التالية:

- هل يوجد اجراءات يجب على الجزائر اتباعها حتى تضمن التطبيق الأمثل لمعايير الابلاغ المالي الدولية؟

بالنسبة لهذا السؤال فقد اقترح أفراد العينة عدة اجراءات يمكن للجزائر اتباعها حتى تضمن التطبيق الأمثل لمعايير الابلاغ المالي الدولية وهي:

1. يجب توفير قاعدة اقتصادية مرقمنة تتماشى مع بيئة المنظومة التشريعية والقانونية وتحتوي على بيانات واضحة، والعمل على جعل المنظومات تتمتع بالاستقلالية؛
2. العمل على تحقيق التجانس والتناسق بين كل من التشريع القانوني والتشريع الجبائي والقاعدة المحاسبية؛
3. يجب أن يكون هناك تكوين لجميع المتعاملين في هذا الميدان خاصة المصالح الضرائب للحد من الضغط الجبائي؛
4. العمل على اعادة تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي وفقا لتجربة الجزائر منذ 13 سنة، العمل على توفير الامكانيات المادية المتعلقة بالرقمنة، والعمل على التأهيل والتكوين الشامل لكل من الإطارات خاصة الجامعة عن طريق اعادة تقييم نظام التعليم الجامعي الخاص

بالمحاسبة لأنه لا يتلاءم مع الواقع العملي، بالإضافة الى مراكز التكوين المهني، المدارس العليا والمحاسبين في الشركات العمومية والخاصة؛

5. العمل على برمجة برامج تكوينية للمهنيين، لوضعهم دائما في صورة التغيرات الحاصلة في المحاسبة الدولية.

6. تشكيل لجان مهنية محاسبية مستقلة جزائرية تعمل على تطوير تطبيق النظام المحاسبي المالي وحل المشاكل المحاسبية المطروحة مستقبلا؛

7. تعميق الوعي لدى مختلف الفاعلين في المجال المحاسبي (النقابات المهنية، الباحثون، شركات ومكاتب المحاسبة، مؤسسات القطاعين العام والخاص...) بأهمية توفير بيئة ملائمة لتطبيق هذه المعايير.

- كيف يمكن للجزائر الاستفادة من تجارب الدول السابقة في هذا المجال؟

بالنسبة لهذا السؤال فقد اتفق جميع افراد العينة بنسبة 100% أنه يمكن للجزائر الاستفادة من تجارب الدول السابقة في هذا المجال عن طريق الاستفادة في مجال التعليم والتكوين المحاسبي من خلال مشاريع بحثية وأكاديمية مشتركة، التواصل الفعال بين أصحاب المهنة على المستوى الوطني والتنسيق مع نظرائهم في الدول الرائدة في تطبيق هذه المعايير، التعاون مع مؤسسة معايير الإبلاغ المالي الدولية، بالإضافة الى القيام بالترقيات التكوينية في الخارج حتى تستفيد من الخبرات الموجودة فيها، وذلك عن طريق المبادلات بين المهنيين في مختلف الدول، خاصة الدول العربية التي لها نفس بيئتها مثل تونس، المغرب والتعرف على الاجراءات التي اتبعتها هذه الدول في انجاح عملية تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية، من أجل العمل على تدليل تلك الصعوبات.

وانطلاقا من اجابات افراد العينة توصلنا الى ان كلهم يؤيدون قيام الحكومة بعدد من الإجراءات التي تضمن التطبيق الأمثل لمعايير الإبلاغ المالي الدولي في الجزائر، وبهذا نقبل الفرضية H1 ونرفض H0.

خاتمة

من خلال هذه الدراسة حاولنا عرض أهم النقاط من أجل الإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية المطروحة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- بنية النظام المحاسبي المالي لا تتوافق مع متطلبات تحقيق تطبيق أمثل لمعايير الإبلاغ المالي الدولية في الجزائر، فالمجلس الوطني للمحاسبة لا يؤدي دورا فعالا بصفته الهيئة الوحيدة في مجال التقييس أو التأهيل المهني للمحاسبين؛
- العمل على زيادة جهود الجامعة الجزائرية من حيث المؤهلات العلمية، وذلك من خلال تطوير برامجها التعليمية لمواكبة متطلبات السوق بما يتماشى مع معطيات العصر لتأهيل الخريجين وإكسابهم المهارات والخبرات اللازمة لسوق العمل؛
- الحاجة الى مراجعة النظام المحاسبي المالي بتوفير الآليات الممكنة ليتناسب مع التطورات المستمرة لمعايير الإبلاغ المالي الدولية وإمكانية تطبيقها بما يوافق البيئة الجزائرية؛
- العمل على سن قانون يقضي بالنشاط الدائم للهيئات الوطنية المنظمة لمهنة المحاسبة، من أجل مواكبة كل المستجدات مع البيئة المحاسبية الجزائرية؛
- أصبح من الضروري اعتماد لجنة وطنية متخصصة، من أجل متابعة التطورات الحاصلة على معايير الإبلاغ المالي الدولية وإعادة إدماجها من خلال الممارسات المحاسبية المحلية، من خلال اعتمادها في شكل قرارات صادرة عن وزير المالية، والتي يتم قبولها بشكل عام من قبل الممارسين؛
- رغم مرور كل هذا الوقت منذ تبني الجزائر لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، إلا أنها مازالت لا تملك القدرة على تطبيق هذه المعايير بشكل فعلي، كما ان بيئتها المحاسبية لا تتماشى مع ما تتطلبه هذه المعايير.

وبغرض إعطاء بحثنا فائدة أكبر وبناء على نتائج الدراسة، قمنا باقتراح بعض التوصيات من بينها:

- لابد من تحديث النظام المحاسبي المالي وجعله نظام مرن لكي يتناسب مع التحديثات المستمرة في معايير الإبلاغ المالي الدولية، وبالتالي تحقيق قفزة نوعية فيما يخص الممارسات المحاسبية في الجزائر؛
- العمل على الاستفادة من التجارب الدولية السابقة سواء كانت تخص الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية، أو الدول التي تتشابه بيئتها مع البيئة الجزائرية؛
- يجب على الحكومة الجزائرية القيام بالعديد من الإجراءات والإصلاحات التي تضمن التطبيق الأمثل لمعايير الإبلاغ المالي الدولية مستقبلا؛
- العمل على وضع هيئة متكونة من أكاديميين ومهنيين ذوي مرجعية إنجلوسكسونية بالدرجة الأولى وفرنكوفونية بالدرجة الثانية (نظرا لتطور وسيطرت الدول الانجلوسكسونية في مجال اصدار وتبني معايير الإبلاغ المالي الدولية)، مهمتها اصدار معايير محلية يمكن ان تتطابق او تختلف عن المعايير الدولية وشرحها وتبسيطها ومتابعة ومرافقة المؤسسات في عملية تطبيقها، بالإضافة الى تحيينها كلما اقتضت الضرورة والبيئة الاقتصادية ذلك.

المراجع

- أسامة سحنون. (2022). معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في ظل تولي المجلس مهمة الترميط المحاسبي. مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، 03.
- أسامة معمري. (2019). اطار مقترح لتحيين النظام المحاسبي المالي لمواكبة تطورات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال، 05.
- حسين زادل، و رشيد سفاحلو. (2021). نحو التبيي الأمثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS في الجزائر - دراسة ميدانية-. المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، 15.
- حفيظة لصنوني. (2017). واقع وأفاق تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر الفترة 2010-2014 دراسة حالة مؤسسة انتاج أغذية الأنعام بمستغانم (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مستغانم: جامعة عبد الحميد ابن باديس.

- حمزة مفتاح، و محمد طويلب. (2020). استراتيجية تحيين النظام المحاسبي المالي الجزائري ليتوافق مع معايير المحاسبة الدولية. *مجلة معهد العلوم الإقتصادية، 23*.
- حنان جلاب. (2021). تأثير التحديث المستمر لمعايير الإبلاغ المالي الدولية على النظام المحاسبي المالي- دراسة تحليلية-. *مجلة العلوم الإدارية والمالية، 05*.
- فؤاد عنون ، و حمزة ضويضي. (2021). توجه الجزائر نحو تحيين النظام المحاسبي المالي في ظل مستجدات معايير الإبلاغ المالي الدولية. *مجلة البشائر الإقتصادية، 07*.
- كنزة براهيمة ، و أحمد بوراس. (2021). أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS/IAS على جودة المعلومات المالية (دراسة عينة من الأكاديميين والمهنيين). *مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، 08*.
- محمد فراس، و بالرقي تيجاني. (2020). تقييم النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المرجعية الدولية - رؤية تحليلية نقدية-. *مجلة معهد العلوم الإقتصادية، 23*.
- وئام حمداوي. (2020). أثر تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة المعلومة المحاسبية- مع الإشارة إلى بعض الدول-. *مجلة إقتصاد المال والأعمال، 04*.

bouarar, a. (2017). challenges of adopting international accounting standards and international financial reporting standards (IAS/IFRS), algeria as an example, a literature review. *journal of economics and development, 05*.